الخطاب الأخلاقي داخل المجتمع الجزائري بين المخيال الاجتماعي والوعي التراثي

أ. لطروش أحمد *

أ. عناني نورالدين**

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/04/05	2020/11/01	جانفي 2021

ملخص:

ترتبط إشكالية القيم والأخلاق في المجتمع الجزائري بخصوصيته؛ ذلك أن التراث الجزائري يعبر عن ارتباطات تاريخية ودينية وأيديولوجية، تثبت المعاني العربية والإسلامية، حيث نجد إسهامات ابن باديس والبشير الإبراهيمي عبارة عن رسائل تدعوا إلى الوحدة، ذلك أن وحدة المجتمع الجزائري أخلاقيا ارتبطت بالثورة ومبادئها، وقيمه ارتبطت بالدين الإسلامي، فديناميكية الواجب الأخلاقي إنما تتلخص في الارتباط بالتاريخ الثوري وأشكال المواجهة.

نحن نعتقد أن القيم هي نموذج تبنى على قواعد معيارية يتحدد من خلالها المعطى وبهذا سلامة الأمة، كما أن استمراريتها تكمن في مبدأ أساسي هو الاجتهاد في الزمان كقانون الرحمة، وهذا تجسيدا لسنة الاهتداء والاقتداء.

فالعلاقات الاجتماعية تقوم على باب الإحسان، والعلاقات الإنسانية تقوم على باب الإيمان والحفاظ على السيادة الوطنية أساسه حفظ الثوابت الوطنية، فأما الأخلاق هو بابها إثراء الاختلاف الذي أساسه فقه التحولات ومنهج السلامة للعبادات والمعاملات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القيم، الأخلاق، الضمير، التربية، الدين، المجتمع.

Abstract:

The problematic of values and morals in Algerian society relates to his privacy, therefore, Algerian heritage expresses about historical and religious links and the ideology confirms Arabic and Islamic meanings. so, we find the contributions of Ibn Badis and Al-Bashir Al- Ibrahimi as messages that we must accept it in the unit. And ethically, the unity of Algerian society was linked to revolution and its principles and it was linked to the Islamic religion. The dynamic of moral duty is summed up in the attachment to the revolution of history and the shapes of defiance.

* جامعة وهران2، الجزائر ahmedphilo25@gmail.com

* * جامعة وهران2، الجزائر noureddineanani31@yahoo.com

We believe that values are a form based on standard rules which the given is identified through it. And thus the safety and continuity of the nation lies in the fundamental principle which is the assiduousness in time like the law of mercy and this is the embodiment to AL-Sunna of proselytism and follow-up.

Social relations are based on the door of charity and human relations based on the door of faith, the preservation of national sovereignty based on the preservation of the national constants, and the door of ethics is to enrich the difference which is based on the jurisprudence of transformations and the method of safety for the idolizations and dealings in Algeria.

Key words: Values, morals, conscience, education, religion, society.

مقدمة:

إن إشكالية تجديد الخطاب الأخلاقي في الجزائر ترتبط بظروف تنشئة أفراد المجتمع، حيث أن عوامل الانسجام والتماسك الاجتماعيين تمثل الاهتمام الأساسي، إذ تتعلق مسألة القيم بمستويات التأهيل العلمي والكفاءة الوظيفية لصناع القرار والنخبة المثقفة، وفي الوقت نفسه تعكس الأنماط الاستهلاكية بأنماطها المختلفة: من أسلوب ونوع الفرشاة، إلى صناعة الأسلحة.

الذي لا شكّ فيه أن الوعي الأخلاقي في المنظومة الاجتماعية الجزائرية يخضع لتجاذبات متعدّدة، وهذه التجاذبات تعكس إبستيمية –مركب الأنا الحضاري للمجتمع– التاريخ وقوة الاختلاف الإيجابي، حيث أن الاستعداد للتطور والتغير ضرورة حتمية، حتمية "الإحساس العميق بالطمأنينة الأنطولوجية التي تؤمنها القيم الثابتة والمتعالية"[1]؛ وبناء على هذا الخطاب القيمي الأخلاقي عند المواطن الجزائري يرتبط بالمخيال والتراث.

إذن للمجتمع أسئلة أخلاقية لها أبعاد إنسانية مختلفة ترتبط بالتاريخ، الزمن، الارتباط بالأجناس الأخرى، التقدم العلمي كلها أدوار تساعد في بناء أيديولوجية أخلاقية وطنية، وفي الوقت نفسه تمثل ذهنيات ترتبط بالقلق الأنطولوجي والهوياتي الذي يراعي المخاطر والانحرافات والمزالق العاطفية والغريزية.

فالسلوك الأخلاقي لدى المواطن الجزائري يجسد النموذج الحي للثقافة ويجسد بالضرورة الحكمة التي تقول: (ما فائدة أخلاقك إذا كنت ميتا أو إذا لم تكن حيّا لتعيشها).

وفي هذا حتمية الدولة – دولة القانون– أساس الحرية والعدل، فالدور التاريخي للثورة الجزائرية يشكل البعد التاريخي والأساسي في بناء الثقافة الأخلاقية، مع تجاوز المرحلة الستاتيكية إلى المرحلة الديناميكية التي تأخذ بالواقع كما هو.

إن التطرق للأحداث التي عرفتها البلاد ومعرفتها وأخذها بعين الاعتبار أمرا لابد منه، حتى يتسنى لنا التمسك بالثوابت الوطنية والمرجعية الدينية للمجتمع، إذ تمثل المنابر المؤسساتية المختلفة همزة وصل مع المواطن في بناء علاقة تداخلية (عمودية أفقية)؛ إذلا يمكن الوصول إلى المعنى الأخلاقي إلا

من خلال الاعتماد على الحوار، وفي سياق مرتبط تعدّ فكرة التقارب مع الآخر مفردة ذهنية ومقولة عملية لأفراد المجتمع، حيث أن هذا الأخير الذي قد يبدو في تناقض وتجاذب، إنما هو يسعى بلغة مختلفة إلى لفت الانتباه من أجل التعلّق بالواقع والخروج إلى فضاء العالمية.

1- ثقافة المجتمع وسؤال الأخلاق:

إنه مما لا شك فيه أن عنوان الأخلاق في أغلب الأحيان يشكّل فضاءً للنقاش، وفي هذا الإطار عرف المجتمع الجزائري عبر تاريخيته وتحولاته المختلفة مجموعةً من المواثيق والدساتير والأفكار، التي منها ما كان وثيق الصلة بالمخيال والامتداد العربي الإسلامي، و منها ما هو امتداد في الفضاء الأورو-إفريقي؛ إذ أن هذا النسيج كان كفاية في تكوين معقولية في اللاوعي الجمعي للمجتمع الجزائري، حيث أن تجديد الطاقات النفسية والعاطفية والعقلية وتوجيهها باستمرار لقضية الحفاظ على الأنا والانفتاح على الآخر تارة، وتارة للدفاع – وبافتخار- عن معاني الإنسانية في العمق الوطني الجزائري.

وإذا كان "علم الأخلاق يهتم باكتشاف العبارات الصادقة مثله في ذلك مثل أي مجال آخر، لكنه يختلف عن تلك المجالات في أنه يحدد نفسه في إطار الخير والصواب فيحدثنا عمّا ينبغي أن يكون عليه سلوكنا لكي يكون صائبا وخيرا"[2]؛ فلا شكّ أن الإنسان الجزائري تتمثله ظروفه الراهنة ومختلف الطاقات الكامنة فيه، وإذٍ النواحي الإيمانية والاعتقادية تشكّلت بصورة أساسية في مبادئ الثورة وبيان أول نوفمبر حيث أن المعطى الأخلاقي كالعدالة والحرية والاستقلال انبثقت من جوهر تعاليم الدين الإسلامي فالحكمة والموعظة الحسنة كانت أصول الدفاع عن الأصول والحوار، والاعتراف بالآخر أساس السلام، فمعنى السعادة ارتبط بالشخصية والذهنية التاريخية.

و"مع ذلك فالقواعد الأخلاقية، من خلال طبيعتها ذاتها، موجهة لكل فرد، فالمجتمع السري أو الطائفي قد يكون لديه قواعد لا يسمح للخارجين عنه بمعرفتها، ولكن القواعد الأخلاقية لا بدّ لها أن تكون علنية ويتم غرسها، فكل مقصد الأخلاق هو التمسك بها"[3].

والواقع أن المعضلات الأخلاقية ترتبط عموما بالانفعالات والفلسفة القائمة من خلال التقليد، أو بما يعرف بجدلية الاستغراب والاستشراق والتصور المغلوط للمستقبل، وعليه لا يمكن بناء سلطة أخلاقية لأنه بمجرد المحاولة ستحتوينا السرديات العظمى، و خير دليل على هذا ما عرفته العشرية الحمراء في الجزائر، حيث أن العقلانية التي استمدت وجودها من الفكر العلمي كهربت مناخ الروابط العائلية والاجتماعية والثقافية، ما عطّلت الزخم الحضاري للمجتمع الجزائري؛ حيث أن أسلحة التقدم هي نفسها معاول الهدم، فالعقم الأخلاقي في هذه المرحلة عبّر عن مدى انزلاق الرأسمال الرمزي وانعطافاته المؤدلجة، فأدى غياب الحرية الفكرية وسيطرة الأموات على الأحياء وحشو المعارف الجاهزة وتقليد الآخرين دون وعي، وإهمال إسهامات الوطنيين والارتباك في تحديد التفاوت التاريخي إلى صدور

انفعالات مفرطة، أقل ما يقال عنها أن الإنسان الجزائري في هذه المرحلة أنه لاأخلاقي، ومرد ذلك ميله الشديد إلى الميثولوجيا واحتوائه من طرف مجتمعات مصنعة ثقافيا.

ولا نجد في هذا المقام اعتبارا قد سبقنا إليه نيتشه، حيث يعتبر نيتشه "أن الحياة ضد الأخلاق لذلك يعلن انتصار غريزة الحياة لديه على كل نزعة أخلاقية أو دينية (مسيحية) تعادي الحياة"[4].

فالحياة في نظر نيتشه يمكننا اعتبارها مرحلة العدمية، "فالعدمية مرحلة ضرورية في تفكيرنا في مسألة القيمة، ذلك لأن العدمية هي أساس قيمنا الأخلاقية السائدة، وهي المرجعية المنطقية لوجودها، فلا بدّ إذن أن نمر بالعدمية لكي نكتشف القيمة الحقيقية للقيم"[5]، فينبغي علينا إدراك الماضي والحاضر تجسيدا لمبدأ العدمية بحيث لا يمكن لنا ممارسة الفكر التأملي الأخلاقي ونحن نزدري الواقع الذي ننتمي إليه وبذلك مستويات المعرفة هي نفسها مستويات الواقع المزري في الفكر الذي "يميل إلى قبول كل من شأنه أن يتيح له السيطرة على الواقع المادي في حين نعتقد نحن أن المجتمعات المتخلفة فكريا لا تأتي بعمل مجدي ولا تفتح أمامنا المستقبل الذي لا حدّ له"[6] وأمام هذا التصور يمكن للمجتمع الجزائري أن يستفيد من تجارب الاخرين.

أ- المشكلة الأخلاقية ومبدأ الحقيقة:

نجد مناقشات "كارل بروكلمان" و"يوهان فوك",و"غوستاف لوبون" لتاريخ الثقافة الإسلامية قراءات تعبّر بصدق عن أفق العلاقة بين معاني الدولة الاسلامية ومعاني الإنسانية، ويتشخص موقفهم من خلال ادراك النصوص وتحقيقها, واهم نص مرجعي ثقافي تمثّل في كتابات ابن خلدون الذي اسس لمبادئ الدولة للمجتمعات العربية الاسلامية والجزائر ككيان اخذت حيز مهم في النقاش لإعتبارات سوسيوثقافية وجيواسترتجية، حيث أن المعضلة الأخلاقية تكمن في الجدل الذي يظهر في العلاقة بين المثقف مع نفسه، "إن الالتزامات الأخلاقية ليست مؤسسة قط ولا عقود مبرمة بين الناس ولا على إرادات وهمية لكائن فوق الطبيعة بل على العلاقات الخالدة التي لا تتغيّر والتي توجد بين أبناء النوع الإنساني الذي يعيش في جماعة والتي ستبقى ما بقي الفرد والجماعة، إذن الالتزامات الأخلاقية هي بالضرورة الدافعة لأن يعمل المرء وفقها"[7].

فمرحلة الاستقلال الأولى نجد فيها **مالك بن نبي** يعبّر عن مدى اهتراء مستويات القلق الأنطولوجي في المخيال الاجتماعي، والحس المشترك لدى أفراد المجتمع، فعنون نصوصه الأخلاقية بالبنط العريض مشكلات الحضارة ويدرج في نصه "**ميلاد المجتمع**" أساسيات البعد الثوري في المجتمع الجزائري، ويشير الى "**الياذة**" "**مفدي زكريا**" على أنها تشخيص عملي ونموذجي للمعاني الأخلاقية للشخصية الجزائرية، وفي هذا جواب صريح على مناقشات "**كارل بروكلمان**" ومن معه.

إن العلاقة بين السلطة والمثقف هي علاقة ثورة ونفي، قائمة على **الاغتراب**، ذلك أن السياسة الأخلاقية ترفض قيم الحرية والمساواة والمواطنة كبعد إنساني في عقيدة المجتمع الجزائري، "إن منبع القيم

الحقيقية، أي الأحكام التقويمية الإثباتية ليس منبعا متعاليا أو إلهيا كما يدعي الدين، ولا يتمثل مصدرها في العقل الإنساني الذي يستمد القوانين الأخلاقية من التجربة كما تدّعيه الكانطية، بل إن مدار هذه القيم هي الغرائز الكامنة في الطبيعة الإنسانية وأعظم هذه الغرائز هي غريزة السيطرة والهيمنة وإرادة القوة"[8].

بناء على هذا المرجعيات الفكرية والدينية أضحت مرجعيات أيديولوجية تطرح سوسيولوجيا التغير الأخلاقي على أنه تغيّر في مستوى البعد الثقافي، وفي هذا الشأن أضحى المفكر الأخلاقي مفكر مستهلك و"طالما المفكر لدينا مستهلك كباقي الفئات الاجتماعية سيظل على الهامش"[9].

يعتقد "**مالك بن نبي**" أن الأحكام الأخلاقية ثقافة ترتبط بالنماذج وخطابات الحدث. فالأحداث التي عرفتها الجزائر تعبّر عن مستوى النضج الواقعي والعملي الذي بلغه الوعي السياسي، وهنا بالذات تغيّرت مقولة الأخلاق إلى مقولة القيم، فمفاهيم العنف، القوة، السيطرة، الاستبداد التي احتضنها المجتمع إنما هي دلالة رمزية وحقيقية عن مستوى تغيّر شعور الفرد، "إن قيمة الفرد تكمن في أن يكون في مستوى عال من الوجود من حيث القوة والمقدرة وانتعاشة الغرائز الحيوية، وتلك هي خصال "الإنسان الأرقى"[10].

فبناء الفرد اخلاقيا هو بناء الدولة قيميا، ومعنى هذا بناء نسيج من المقومات والأسس، لأجل المستقبل ويكون ذلك بالبحث عن الالتزام، والتمسك برأي الجماعة والالتزام بحكم القانون والتغيرات التي عرفها المجتمع من لحظة الاستقلال إلى نهاية الثمانينيات هي تغيرات بنائية لأنها مست العمق العقلي لدى المواطن الجزائري.

"فعلم الأخلاق يعني بالخير حين يستخدم غاية في ذاته، ووظيفته أن يضع المثل العليا للسلوك الإنساني، لأنه يضع القواعد التي تحدد استقامة الأفعال الإنسانية ويدرس الخير الأقصى باعتباره غاية للإنسان التي لا تكون وسيلة لغاية"[11]؛ وفي هذا المقام واقع الدولة الجزائرية أخلاقيا يتّجه نحو أهداف حضارية وأهداف إنسانية، أما الحضارية منها المحافظة على مبادئ الثوابت الوطنية، وأما الإنسانية منها الحفاظ على الهوية الدينية، فالصورة الأخلاقية مثلا في مرحلة الثمانينات انعكست في مجابهة التيارات المادية في شكليها الاشتراكي والليبرالي، فالاستثناءات عند الدارسين الأخلاقيين يحصرها مالك بن نبي نصه فقه التغيير، كما يحدّدها محمد أركون في نصه قضايا في نقد العقل الديني، فالجهاز الأخلاقي هو جهاز اصطلاحي بالضرورة فيحددها في مستويات أربعة: اللامفكر فيه، المستحيل التفكير فيه، المنسي والمسكوت عنه.

وعليه "إن الضمير الأخلاقي لا يوجد إذا لم تسبقه تجربة حيّة واتصال بضمائر أخرى مماثلة وإذا لم يترك منتظما مع ضمائر الآخرين، وإذا كان المنطق يبحث في قوانين الفكر فكذلك الأخلاق تبحث هي الأخرى في قوانين السلوك الإنساني"[12]، إذ لا يختلف الدارسون بأن المجتمع الجزائري يرزح تحت وطأة السرديات العظمى وأهمها التيار اللاهوتي الجديد تحت مسمى الإسلام السياسي والذي عبّر عن شريحة كبيرة من المجتمع وهذا الذي أزاح الستار عن مستوى الظمأ الأنطولوجي حيث "أصبحت الإنسانية شيئا

فشيئا تقيس القيمة انطلاقا من السبب لا من النتيجة، ولكن في مرحلة أخرى تحوّل مصدر قيمة فعل ما من السبب إلى المقصد من وراء القيام به. وأما اليوم فقد صار الإنسان مصدر القيم وواضعها، وانقلب التفكير من الاهتمام بالعناصر الخارجية (السبب- النتيجة- القصد) إلى الاهتمام بالإنسان بما هو كائن مشرّع للقيمة"[13].

وعليه إرادة بناء الإنسان الجزائري هي نفسها إرادة بناء الإنسان المتخلّق وتشكّل ذلك أساسا في مؤسسات الدولة التي سهرت في بناء تشريعات أخلاقية أساسية نفسية بالدرجة الأولى.

ب- الإلتزام الخُلُقي وواقعيته:

ينبني الخطاب الأخلاقي على مستويات من التحليل التاريخي والفلسفي وفي مستوى ما منطقي فالضمير الخلقي هو ما حاول المشرّع الجزائري والمثقف أن ينهض به، لأنه بالضرورة هو الصدى للضمير الجمعي، "لقد حرص فلاسفة الأخلاق على الإلزام الخُلُقي لا كفكرة خالصة ونظريات مجرّدة وإنما كقواعد للعمل"[14]، فمثلا نجد قانون الرحمة –الوئام المدني- فعلا يعبّر عن أخلاق مؤسساتية، لكن في الوقت نفسه ليس لها معنى إذا لم نحترم الفرد.

"وهكذا تحول علم الأخلاق على يد الوضعيين صناعة أو فنا عمليا يقيم قواعده الخاصة على التجربة. وهذا الاتجاه التجريبي تولد عند الوضعيين بعد دعوة إمامهم أوجست كونت، ودعمه رائد المدرسة الاجتماعية دوركايم"[15]؛ والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو هل قانون الرحمة أخلاقيا أتى ليعتني بالأفراد الذين هم في نظر أفراد آخرين غير شرعيين في تصوراتهم وأحكامهم عن نوع الحياة ونمطها.

إن إشكالية الحضور الديني في الأخلاقي حولت الخطاب الرسمي إلى نوع من الستاتيكية والأحادية الإقصائية، ونجد في هذا المقام مثلا ابن باديس يحاكي هذا الوضع سابقا لزمانه حيث يعبر عن انتماء الأفراد إلى هذا الوطن لا عن طريق النسب ولا عن طريق رابطة الدم ولا عن طريق أكثرهم ولاء للفعل السياسي، وفي هذا يجسد سرح المنظومة الأخلاقية التي قوامها الدين الإسلامي وكفى. إلا أنه نجد تيارا آخر يرفض هذا الطرح لاعتبارات رمزية، وأخرى علائقية، بمعنى فكرة الخلاص الديني، والخير الأسمى لهذا المجتمع لا يتأتى عن طريق الظواهر الاجتماعية العابرة، بل عن طريق العلاقات الاجتماعية القائمة، ومرد هذا التصور عنوانه "إن الأخلاق تحدّدنا حتى في حواسنا وإدراكنا لأنّها تعبّر مباشرة عن درجة الحياة لدينا، وإننا نحكم دائما انطلاقا من الحالة التي نحن عليها. لذلك فإن نيتشه عندما يتحدّث عن تجاوز الأخلاق، هو في الحقيقة يحثّنا على تغيير طريقتنا في الشعور والإحساس"[16].

شكّل هيمنة الخطاب الرسمي على الأبعاد الثقافية تراكمات إبستيمولوجية وأضحت الأفكار النيرة "ممارسات عقائدية ابتعدت عما تحث عليه النصوص التأسيسية للديانات التوحيدية"[17].

ج- القيم المضادة للحياة:

عرف المجتمع الجزائري عبر مراحله المختلفة أنساقا أخلاقية عُرِفت بدوغمائيتها وانفعاليتها؛ حيث أن الشعور الأخلاقي لدى بعضٍ ممن يفترض فيهم المثقفون أنهم يمتلكون الحقيقة الأخلاقية يبادرون إلى احتكارها وعليه يتم إقصاء الآخرين بمعنى ما إقصاء أفكار الآخرين والسلوك الأخلاقي إنما هو قناعة وعليه الجدل الأخلاقي هنا يضحى شكل من أشكال الخطاب الرسمي حيث تتزاحم ذهنيات الإقصاء على أنها مسارات للقيم، وفي هذا الشأن نجد القيم الاشتراكية كسلوك، وبراكيس عملي تعبر بقوة عن ذهنية الإقصاء وهو ما عبرت عنه مرحلة ما بعد العشرية الحمراء، فـ"التعصب بكل مفرداته وأشكاله ليس وليد التعدد الديني أو المذهبي، وإنما هو وليد العملية الإدارية والسياسية التي لم تتعامل مع هذه التعدديات بعقلية حضارية جامعة، وإنما تعاملت معها بعقلية الفرد والتصنيف والتهميش"[18].

تعتبر ثورة أول نوفمبر بديلا للشعب الجزائري للهروب من واقع متأزم أخلاقيا، إذ ان زياحات السلوك السياسي الاستعماري أيقظت السلوك السياسي أثناء الثورة، ونجد كذلك مستويات أداء العقل الاعتراضي – نظرية هانز جوهانز في مبدأ المسؤولية- الذي يحمل ويحمي المجال الاجتماعي محل نقد شامل، ومراجعة وفق مرجعية اسلامية وتاريخية للشعب الجزائري، وفي هذا الصدد، "إن علم الأخلاق لا يحدد للإنسان طريقة تصرفه في كل موقف يعرض له ولكنه يهدي دارسيه إلى الاتجاه السوي، وهو يزوّدهم بمهارة فنية مستنيرة تيسر لهم أن يدركوا اتجاه التصرف السليم ولا يتجاوز هذا إلى بيان الجزئيات والتفاصيل، معنى ذلك أن تطبيقات المبادئ الكلية في الأخلاق تختلف باختلاف الزمان والمكان"[19]، وهو حال المجتمع الجزائري في مختلف مراحل تطوره من مرحلة الثورة، إلى مرحلة الاستقلال، وصولا لمرحلة بناء الدولة، وأخيراً مرحلة بناء الفرد الوطني.

د- الأخلاق بين الإبداع والإتباع:

الحقيقة الأخلاقية سؤال جوهره الدين إلا أن الدين ليس بمعنى العقيدة، بل بمعنى لإيمان الذي تتوجسه الإدارة ممثلة في وزارة الشؤون الدينية التي ترعى مختلف النشاطات الرسمية المؤدلجة بالروح الوطنية- على اعتبار أن العمق الاستراتيجي يتبع الأمة الإسلامية-، مع أنه قد تتعارض ونعارض المنهجية المتبعة وعليه الأخلاق ليس إطار قانوني، بل إطار نفسي، حيث "إن الأخلاق الإنسانية هي أخلاق متفتحة تتداعى أمام ناظريها شتى العوائق المادية، وتشعر النفس بالغبطة الروحية وقد أخذت بمجاميع القلوب وخير مثال لتلك الأخلاق – فيما يقول برجسون – أخلاق المسيح ذاتها فهو أحسن تعبير للنفس المتفتحة"[20]، ومن معاني انفتاح المجتمع الجزائري على الآخر قبوله بالتعدد والإختلاف.

وفي هذا المقام الفكري ندرك أن مختلف المناهج التي تسربت إلى المجتمع الجزائري – وبخاصة المنهج الظواهري- أسهمت في بناء وعي مقاصدي، وهذا الأخير نجم عنه حراك اجتماعي ذا طابع

ثيولوجي وتيولوجي في الوقت نفسه، الذي عانت منه الدولة الوطنية كثيراً. فالقصد والغاية البدئية لكل سلوك يؤخذ على أنه وطني، وفي هذا المقام الوعي البشري هو وعي أخلاقي والمحنة التي عرفها الشعب الجزائري انعكست في اللاوعي القائم على العنف والانفعال، وهذا ما أدى إلى انهيار الفضاء العام وتهديد السلم الاجتماعي؛ "فالأخلاق المغلقة نجدها عند الجماعات المغلقة التي تشبه حياة النمل والنحل، أما الأخلاق المفتوحة فتتجاوز حدود الجماعة وتتسم بالخلق والإبداع"[21]، ونلمس هذا في التيارات الدينية الجماعاتية في مرحلة التسعينات.

ارتبطت الممارسات الأخلاقية عند المواطن الجزائري بمستوى أداء الإدارة، إلا أن هذا جانب سلبي حيث أن مفهوم الوعي بالدولة، والقدرة على الفعل القانوني، والإيمان بالسيادة، مفاهيم ذات دلالات رمزية– الدولة الوضعية– وإيحاء روحي– الدولة الدينية–، فمعنى الحياة لا يقوم على المقابلة أي المقارنة بين الكيانات والدول في مفهومها لإدارة شؤون الرعية، وفي هذا الإطار يعتقد الدارسون أن هذا التحول ارتبط بالانفتاح على العالم الخارجي، فآثار العولمة والهجرة، وفتح السوق الوطنية على العامل الأجنبي ولّد حالة عصيان ونكران التي أساسها القلق الوجودي بمطارحات اجتماعية أخلاقية.

"والأخلاق في نظر الإسلام تتمحور على ثلاثة محاور:

1- كرامة الإنسان وحريته المسؤولة.
2- الأخلاق الجهادية محك الأخلاق.
3- أخلاق الإسلام أخلاق الفروسية"[22].

إن المتتبع لهذه المعايير يقف على ذهنية المواطن وهو يطالب بحقوقه على أنها واجبة على الدولة في حين هي واجبه هو، وذلك لسببين، أولا لأن تأدية الواجبات علامة على الحياة وليس مقابلة وأما التقابل يقوم على التواصل والاعتراف، والذي هما شرطان للإيمان فـ"المحبة شرط الإيمان، والإيمان الصحيح يقتضي الأريحية والإيثار وتجنب الأنانية والأثرة، فلا إيمان لمسلم إن لم يحب لأخيه مثل محبته لنفسه، فلا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له"[23]، واعتباراً لما تقدم ندرك أن المجتمع الجزائري في انزياحاته الكبرى في بناء الدولة يشترط الوعي السياسي كشرط للإيمان.

2- الرابطة بين القيم والتقدم:

لا يمكن الشروع في بناء مفهوم القيم في الجزائر انطلاقا من التراكم السلبي الذي سيطر على المخيال الاجتماعي والثقافي، وعليه أن مفاهيم الأخلاق في مبادئ المرجعية الوطنية تتلخص في احترام دولة القانون، حيث أضحت كل المرجعيات موحدة إلى درجة الاحتواء والخوف والهاجس، وحتى نتخلص من هذا الهاجس يجب مقاربة السلوك الواقعي لدى المواطن إلى مستوى التنظير، ونجد الفيلسوف الإعلامي يورغن هابرماس من خلال نصه أخلاق القرن العشرين يعبر عن هذا الخوف من زوال الدولة ومعنى هذا فهم العقبات المختلفة سياسيا، ثقافيا واجتماعيا، يؤدي إلى قراءات مؤدلجة، حينها تسقط الدولة

في فخ الفوضى، وتضحى نظرية أوكام ستيف واقع (الفوضى المقننة)، مع أن العقبات ذات الطبيعة الثقافية في الجزائر ارتبطت بمرجعيات متعددة دينية وتاريخية منها وإقليمية، ولا ننكر أنها كانت سببا انفجار المجتمع من الداخل.

إن المتتبع للجغرافيا الدينية والقيمية في الجزائر يلحظ تعددية المنهج واختلاف استراتيجيات التفكيك والتأويل حيث أن المجتمع الحاضر هو شديد التنوع ومفتوح على كل الاحتمالات، ما يقوّي وبشدة نظرية هنري بيدهام* الذي يلخّص الصراع إلى درجة الهوية وبهذا الاختلاف في قراءة النص أو تأويله أو في المنهجية المتبعة أو في مستوى إسقاطاته على الواقع، أربك المواطن.

إن إزاحة العوائق الثقافية تعد مقاربة قيمية محفوفة بالمخاطر التي منها الإثنية والعرقية، والجهوية ما يطرح مبدأ حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في فضاء الإنسانية، وفي الوقت نفسه في أشكال الفهم الأيديولوجي للدين، ما جعل الخوف في قلب الصراع والاصطدام القيمي، فأدركنا التاريخ بعد الاستقلال في صورة لا تمت لا إلى الحرية ولا إلى القانون "وتتمثل مفارقة التطوير الاقتصادي في أن القيم الاقتصادية لا تكفي وحدها لضمان تحققه... وتندرج القيم المقبولة أو المرفوضة من جانب الأمة ضمن المجال الثقافي. ولهذا لنا أن نقول إن التطوير الاقتصادي عملية ثقافية"[24].

فالثقافة الاقتصادية التي يحملها المجتمع الجزائري المعاصر تعبّر عن التحول في القيم وفي الوقت نفسه عن أفق الطموحات الفكرية، حيث أن المتتبع للتطورات وبالخصوص تلك التي تحمل الواقع المنفي والطبقة المهمشة والحجز على الدوافع التي تحركها بلون السيادة حقّق المجاوزة ولو على حساب العقل الإسلامي ذاته، فالواقع الاقتصادي حمل تيار قويّ ينقض من خلاله كل القيم المتوارثة.

وفي هذا الفضاء الفكري النقدي نجد مناقشات مالك بن نبي ومحمد أركون والبشير الإبراهيمي تندرج ضمن الدعوة إلى التحديث ومجاوزة التراث المؤدلج المضوي، واكتشاف زوايا للنظر جديدة، وبناء منهج معطياته العمق الاستراتيجي للمجتمع الجزائري، إذ "تندرج القيم ضمن النطاق الثقافي الذي نطلق عليه مصطلح "الأخلاق". ذلك أن سلوك المرء الذي يعبر عن تقدير غريزي لقيمة سبق قبولها والالتزام بها إراديا ثم تجسدت فيه كمبدأ إلزامي باطني مثل هذا السلوك نسميه "سلوكا أخلاقيا". ومن ثم يصبح المرء أخلاقي السلوك حين يستجيب للقيم الغريزية"[25].

ومعنى هذا أن المنظومة القيمية في الجزائر أصبحت مشروع نقد وأساس للخطاب العقلي الذي يبحث الأسباب والعوامل والذي ينشد النموذج الممكن والواقعي والذي يكرس الخطاب النقدي في كل اتجاهات السلفية والليبرالية والماركسية، حيث أن الأخلاق عند المواطن العادي تتجه أساسا نحو المفاهيم والمعتقدات وصدق المقاييس، لأنه لا محالة إذا كان هناك علاج فهو يكمن في حسن قراءة الكتب المقدسة، وفي حسن التعاطي مع الواقع كما هو، وفي حسن المعاملة مع المختلف كما يرى هو فالضرورة الأخلاقية عند الجزائري ارتبطت بمفاهيم كمفهوم التقبل، الإهمال، التفرقة، الحماية الزائدة

التسلط، إثارة الألم النفسي؛ ما جعل الأخلاق رهينة مقاييس وجدانية وعقلية في درجة كبيرة عند كبار السن، وفي هذا المستوى الأخلاقي نجد الدولة تضطلع بمهام غرس المعاني الأخلاقية كتراكمات في لاوعي الفرد.

فالغريزة عند الفرد الجزائري ترتبط وتكمن في ظل القانون العام الذي تجسده حرية الدولة، مرة أخرى، توحي كل الأعمال التي قامت بها النخبة المثقفة والقطاعات السياسية لا تعدو أن تكون إلا أن تكون شعور مباشر بالعالم المعيش، حيث أنه من المحال أن يكون الإنسان جزء من الطبيعة ويرفضها ومعنى هذا لا يمكن أن تكون جزائري وتكفر بالوطنية، فـ "يمكن لقوة الانفعال أو التأثّر أن تفوق أفعال الإنسان، أي أنها قد تفوق قوّته، بحيث يظلّ الانفعال عالقا بهذا الإنسان"[26]، وفي هذا السياق قبول أفكار الأخلاق إنما هو التفكير في نسق مفتوح مع العلم أن العقل الأخلاقي تتضمنه ثلاث مستويات أو ثلاث عمليات، حيث تشكّل أسس التصنيف والتحديد لطبيعة أفراد المجتمع فكل مواطن جزائري يتمتع بقدرات التذكر والاكتشاف والتعرف على الحقائق المختلفة ذات الطابع الضروري والواقعي.

أما في مجال الذاكرة فهو يسعى إلى وصف الروافد الذاتية وأشكال التعبير النثرية عن مختلف المنطلقات، وهذا ما جعل الأخلاق كأنها إجراء شاعري لأن النص الأخلاقي ليس نصا ساكنا، وعليه الفرد الجزائري ليس فردا ستاتيكيا فمراحل الاستعمار التي عرفها الشعب الجزائري تمثل اتجاه ثوري في المخيال العام، وفيه مستوى ثان يسمى المضمون الأخلاقي، أي كيف نفهم البناء العقلي وهنا البحث في مختلف العوامل المتباينة والممتدة في المستقبل التي هي حتما المضمون السلوكي، فـ"القوة التي يظل بها المرء مستمرا في الوجود إنما هي قوة محدودة تتجاوزها قوة الأسباب الخارجية بصورة لا محدودة"[27]، وعليه الضعف الاقتصادي والتنموي ليس مقياس في بناء الدولة.

وفي هذا المقام كل إنسان جزائري يتميز بمجموعة من القدرات أو الخصائص وأولها قدرته على التجريد كحال إحيائه معالي ثورة التحرير، في الوقت نفسه قدرته على تنظيم عوامل التلفظ وهذا ما ساعده في تحقيق الهوية إبستيميا وتاريخيا، فالأخلاق قدرة عقلية وتجريبية قابلة للاختبار ولو أنها تنمي من خيالنا وقدراتنا التقييمية، فلا يمكن في المجتمع الجزائري أن يخرج عن دائرة الذات العربية الإسلامية نحو الغير والتاريخ والعالم، وعليه ميثاق الذات الأخلاقية إنما هو من جوهر تدين الشعب الجزائري، وعليه "من المحال ألا يكون الإنسان جزء من الطبيعة وألّ يتأثّر إلاّ بالتغيرات التي يمكن معرفتها بطبيعته وحدها والتي هو علتها التامة"[28]، وفي هذا المضمون مشكلة التنمية هي مشكلة الحضارة، فالتاريخ البعيد للشعب الجزائري يجعل له أساسا متياً لإعادة بناء منظومة بعيدة في المستقبل.

فالاتساق الداخلي لمعالي الأخلاق يجعل الباحث الأخلاقي والدارس القيمي يسعى إلى فهم تصرفات الناس على أنها حركة اجتماعية، وعلى أنها اتجاه نحو العمل، فلا يمكن وصف الأخلاق على نحو وجوه العقل السياسي أو التاريخي أو الديني، بل نحو الوظائف السلوكية للفرد في زوايا قد تبدو ثابتة

ثبات الجدل الوظيفي (قضايا الجهوية) في السلطة، وجدل التركيب النظري (قضايا العروشية في التنفيذ) فـ"القيمة التي نريد تحقيقها تبدو لنا وكأنها كل شيء ولكننا إذا حققناها فقدت هالتها وصارت مجرد واقع يجب علينا أن ننظر إلى أبعد منه، وأن نتجاوزه إلى أسمى منه"[29]، فالسلوك المرجعي هو سلوك وطني ينبثق من القلق الانطلوجي للمستقبل.

فبهذا المنظور والتصور قد نسجن مجموعة من الفاعلين الأخلاقيين والأقلام الحرة على أنها أفكار مناهضة بائسة مستبدة، ما يخلّ بالمعنى الإجرائي لنظريات الصراع السوسيولوجي ونظريات التوازن السوسيوثقافي، فالشمول في وصف الآخرين والتفسير الانتقائي يعزز حالات اللارضا أو الاتساق الاجتماعي أوالتكامل العضوي، الذي بدوره لا يعزّز نموذج العرض والطلب في الأخلاق، ومنه مستويات النظر والتطبيق تضحى مقولة، إذ الخير والشر مجرد انفعال يتحول العمل الأخلاقي الذي هو بمقتضى العقل مجرد اعتبار ظرفي، وفي هذا المضمون يتحول مفهوم الدولة إلى مفهوم الجماعة، الذي حتما يؤدي بنا إلى نقاش وجدل في الثوابت، وفي هذا المستوى نحن أمام مأزق وجودي وبخاصة في الثوابت الدينية إلا "أن ضرب الأسس المعيارية الدينية بعرض الحائط أدّى في الكثير من الأحايين إلى تمزيق البنية الأخلاقية للمجتمع وجعل التصادم لا مفر منه مع بعض رموز التيار المعادي لهذه القيم الدينية، إن تحميل الفكر الديني وحده مسؤولية الانحراف والتطرف ليس دقيقا"[30]. إذ هناك ضرورة لتأسيس رؤية جديدة للأخلاق في المجتمع الجزائري، ولا يتم هذا التأسيس إلا من خلال إدراك الواقع المعيش من جهة بقصد مناقشته في مختلف التمثلات ومناقشة التيارات الفكرية الوافدة (الحداثة والعولمة)، ومن جهة أخرى مناقشة المناهج والأدوات التي بوسعنا توظيفها واستثمارها في الواقع المعيش.

وعلى ذلك تكون فرضية أخلاق عملية تحمل التجديد في روح العلاقات الاجتماعية ونحن في مجتمعنا الجزائري لم نعرف معنى التفكير النقدي الأخلاقي إلا في ما تعلّق بالدين، حيث المجتمع الديني مجتمع سلطوي وأبوي وقبلي عشائري وطائفي، حيث أنه بالضرورة "القيم الأخلاقية يمكن تحديدها بالعلاقات مع الأشخاص أكثر من تحديدها بتنظيم الإدارة نفسها. وهذا على الرغم من أن العلاقات مع الأشخاص تهم الإدارة دائما"[31]، ونقصد بالإدارة النسق الأخلاقي العمودي.

بناء على ما تم فالطرائق السائدة في التعاطي مع المفهوم الأخلاقي في مجتمعنا تبحث دائما جدليات الواقع المعيش انطلاقا من التناسب إلى التناسق، تناسب الأسس الوطنية والمرجعية التاريخية حيث أن الأخلاق فكرة ذهنية بلاغية قديمة في ثوب جديد ما جعلها أطروحة لا تعرف التشدّد كما لا تعرف التقصير في بناء وعي أخلاقي، وهو ما ذهبت إليه جمعية العلماء المسلمين.

وفي هذا الشأن كان الحراك الاجتماعي مبني على أساس تاريخي وديني، أين الكشف عن المتغيرات الأخلاقية في الوسط الاجتماعي يدفع الكثير من المفكرين إلى الواقع، كونهم كانوا متجاهلين الإخفاقات النفسية والعاطفية للفرد الجزائري، إلى مستوى دفاعهم عن وحدة الحياة، مرافعين على قوة وعمق

ثقافة الإنسان الجزائري، مستندين إلى فكرة كل يوم هو في شأن، فالأخلاق هي تسليم إيجابي داخل النفس الإنسانية والإيمان بها شعور يماثل رضا النفس وقبولها واطمئنانها، أين أن "القيم تطلب منا التمسك بها من جهة لأنها تعطي لوجودنا بعدا، وقدرا لم يكونا له، وتجعلنا نرغب في الزيادة منها لأنها تجعلنا نشرف على آفاق الوجود الكامل الحق الذي يجذبنا إليه، ويحملنا على الاستمرار في طلبه والبحث عنه، مهما كانت العوائق والعقبات"[32]، ذلك أن انفتاح المجتمع الجزائري على العالمية جعل منه مجتمعاً متفاعلاً إيجابا وسلباً.

3- الضمير والأخلاق:

انحراف الخطاب الأخلاقي في المجتمع وتعدد مناهجه ومساراته، حمل سلوك يمثل في جوهره خطر على أمن الدولة واستمراريتها، حيث تحول الخطاب الأخلاقي إلى خطاب اجتماعي جاعلا مساحة كبيرة للقوى المهمشة فكريا التي تعيش الاغتراب ما عجّل في ظهور الفساد الأخلاقي، إذ شجّعت هذه السلوكات البعض إلى استغلالها وتوظيفها أيّما توظيف ضد كل ما يتعلق بأمور الدولة، وفي هذا الشأن الناس لا يعون رغباتهم ويجهلون الأسباب الحقيقية التي أدّت إليها، فقيمة الفعل الأخلاقي هو بناء الإرادة تفاديا للأنساق المعقّدة والحتميات الثابتة، لأن الإنسان بالضرورة يحمل الضمير الجمعي الذي هو في الأساس صراع العقل والقلب، فالأخلاق هي إيمان والسلوك الأخلاقي هو رهان.

لقد أضحى المجتمع الجزائري ينشد الفضيلة التي جوهرها الحرية، وعليه تحوّل الفرد من فاعل أخلاقي إلى فاعل سياسي فكانت حركة الإصلاح التي قادتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تمثل ثورة أخلاقية بقدر ما كانت ثورة دينية.

4- الغاية من علم الأخلاق:[33]

إن الانقسام الحالي بين التيارات الوطنية من حيث تعبيراتها ورؤاها الأخلاقية التي تلجأ تارة إلى الطبيعة وتارة ترجع إلى الدين، أو تلجأ إلى المنفعة، فنجد مثلا مالك بن نبي يحاول التعاطي مع النص الأخلاقي على أنه نص حضاري، ومحمد أركون يتعاطى مع النص الأخلاقي على أنه نص معرفي، ولو نرجع حينا إلى التاريخ نجد الأمير عبد القادر تعاطى مع أخلاق المقاومة على أنها جهاد، فالأخلاق لا يمكن قياسها ولا يمكن إسقاطها، ولا يمكن لها إلا أن تنتج سوى نوع واحد من الفهم وهو الذي يجعل التاريخ ممتدا في السلوك، ولما كان السلوك الأخلاقي عند المواطن الجزائري يتحدد بالإيمان والعقيدة جعلت منه هذه المعايير سهل التغيير وسهل الاحتواء، فكل أفراد المجتمع يعبرون بعمق عن جواز النص دون الاتصال به، وعلى هذا تحولت الأخلاق إلى أيديولوجية سافرة.

وفي سياق انشغالنا هذا نقول إن التجديد الأخلاقي الذي نقصده ليس تجديدا تاريخيا وإنما تجديدا في مناهج القراءة، فبيان ما هو سائد من أخلاق التراث يوضح الهيمنة في الخطاب الأخلاقي، إذ " يكون أثر الجزاء الأخلاقي إما حسنا أو سيئا، ولكنه في جميع هذه الحالات قوي جدا. بيد أنه إذا توفرت

الأنظمة الجيدة والنظام الأخلاقي المرغوب فيه اجتماعيا، والفهم العلمي فيما يتعلق بتدريب الأخلاق الفردية، فسيمكن أن نجعل التصادم بين الإشباع الفردي والإشباع العام أمرا نادرا. وتحقيق هذه النتيجة يجب أن يكون الهدف الأسمى لأولئك الذين يحاولون خلق مجتمع بشري سعيد"[34]، وهو الحوار الذي ذهبت إليه النخبة الحاكمة في قانون الرحمة(الوئام المدني).

5- التبعة الأخلاقية (المسؤولية الأخلاقية)[35]:

لو لم يكن هنالك في التاريخ مفهوما للأخلاق على الإطلاق لتحررنا من عبودية السلوك، ومعاني العدالة التي ترتبط بمساوقات عقلية واتجاهات تراثية، وهذا مما لا يحتمله الإنسان كونه ينزع إلى نواح شتى، معتبرا أن الأخلاق أكثر من الولاء إلا أن الأخلاق أقل شأنا من القيم، فقيم القرون التي سبقتنا نحجم على إعادتها كما يحجم هم على الموافقة على ما نفعله اليوم. فالانفعالات الأخلاقية لدى المواطن الجزائري لا تخرج عن الطبيعة الجغرافية والسياسية والدينية، فالنظام الأكثر تعقيدا هو النظام الذي يفسر ما يبدو من عدم انتظام، فالذي يصطلح عليه بعلم الأخلاق في ذهنية المجتمع الجزائري هو العقيدة وبهذا تضحى القواعد الأخلاقية المتفق عليها هي حدود إزاء الله وإزاء المخلوقات البشرية وإزاء أنفسنا فكل من يرفض أن يعامل جميع الناس بعدل إنما يقع بذات التناقض الذي يوقعه في الآخرين، فالأخلاق أبدية تتصرف في ذاتها وتتحمّل الإنسان ككائن حي، فالمواطن هو الذي يتحمل تبعات المسؤولية "وهناك نوعان من المسؤولية: مسؤولية قانونية، ومسؤولية أخلاقية، فالإنسان إذا خالف قانون البلاد كان مسؤولا أمام القضاء، وعوقب من أجل مخالفته، وإذا خالف أوامر الأخلاق كان مسؤولا أمام الله وأمام ضميره والمسؤولية الأخلاقية أوسع دائرة من المسؤولية القانونية: ذلك لأن القانون لا يأمر ولا ينهي إلا إذا استطاع أن يعاقب من يخالف أمره ونهيه بالعقوبات التي نص عليها، أما الأخلاق فسلطانها أوسع، لأن من يتولى لها المثوبة والعقوبة هو الله والضمير، وكلاهما يشرف على الأعمال الظاهرة والباطنة"[36].

خاتمة:

إذا أمكننا القول استنتاجا أن الرؤية الأخلاقية كمبادئ وقواعد في المخيال الاجتماعي والوعي السياسي لدى المواطن الجزائري فهي ترتبط بالوعي، الذي يعني البناء والتأصيل والنقد المنبجس من عمق الواقع المعاش، فالذي لا يمكننا إنكاره هو أن المنظومة الأخلاقية في المجتمع ترتبك وترتدّ إلى مقولة الإيمان برفع الشبهة عن التعارف بين الدين والعلم والسياسة.

وفي هذا المقام أخلاق المجتمع الجزائري تبحث عن الحرية إلى مستوى مقولة الحرية أفضل من الحياة نفسها وأكرم، وأن الشرف أعز من المنصب والمال، ولا يحوزنا كذلك أن مدركاتنا الظاهرة والباطنة منها لا تكف عن محاربة الظلم، ولا تكلّ إلى الذّود عن الكرامة فلا يستطيع أي مواطن جزائري أن يحرّك أو أن ينفتح أو أن ينتفع دون قومه ما لم تتحرك فيه إنسانيته أولا فإنسانيته الوطن وسيادة هذا الوطن، إذ لا ريب أن من لوازم الإنسانية الإيثار والغيرية والعمل من أجل المجموع، ويبقى لنا أخيرا رفع مقولة

البشير الإبراهيمي: "وهل يجوز الجمود والوقوف عن أقوال أناس هم أنفسهم لم يقفوا عند حدّ أقوال من تقدّمهم"[37].

المراجع:

[1] محمد الصادق بلام: العلامة محمد البشير الإبراهيمي وآفاق الحداثة –سؤال التنوير–، منشورات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، انظر: عبد الله إدالكوس، الأنسنة أفقا للتنوير عند أركون، الجزائر، ط1، 2016، ص123.

[2] جون هرسبرس، السلوك الإنساني مقدمة في مشكلات علم الأخلاق، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد الله المعطى محمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1995، ص45.

[3] المرجع نفسه، 1995، ص268,

[4] نبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشوية، المكتبة الفلسفية، أحمد عبد الحليم عطية، دط، دت، ص29.

[5] المرجع نفسه، ص39.

[6] محمد الصادق بلام: العلامة محمد البشير الإبراهيمي وآفاق الحداثة –سؤال التنوير–،ص101.

[7] زنفور قدور، الأخلاق بين الحتمية والحرية باسكال نموذجا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015-2015، ص47.

[8] نبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشوية، ص57.

[9] محمد الصادق بلام: العلامة محمد البشير الإبراهيمي وآفاق الحداثة –سؤال التنوير–، ص106.

[10] نبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشوية، ص153.

[11] مصطفى عبده، فلسفة الأخلاق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1427، ص ص33، 34.

[12] زنفور قدور: الأخلاق بين الحتمية والحرية باسكال نموذجا، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص45.

[13] نبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشوية، ص91.

[14] زنفور قدور: الأخلاق بين الحتمية والحرية باسكال نموذجا، ص27.

[15] مصطفى عبده، فلسفة الأخلاق، ص36.

[16] نبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشوية، المكتبة الفلسفية، أحمد عبد الحليم عطية، دط، دت، ص93.

[17] محمد الصادق بلام: العلامة محمد البشير الإبراهيمي وآفاق الحداثة –سؤال التنوير–، انظر: الكياسة حمروني، عقل التنوير عند محمد أركون، ص133.

[18] عمر الزقاي، تجديد الخطاب الديني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص94.

[19] مصطفى عبده، فلسفة الأخلاق، ص38.

[20] مصطفى عبده، فلسفة الأخلاق، ص42.

[21] المرجع نفسه، ص41.

[22] المرجع نفسه، ص95.

[23] مصطفى عبده، فلسفة الأخلاق، ص102.

[24] لورانس إ هاريزون سمويل هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم، تر: شوقي جلال، إشراف: جابر عصفور، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2009، ص119.

[25] المرجع نفسه، ص119.

[26] سبينوزا، علم الأخلاق، تر: جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، دط، دت، ص267.

[27] المرجع نفسه، ص264.

[28] المرجع نفسه، ص265.

[29] الربيع ميمون، القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 1980، ص36.

[30] عمر الزقاي، تجديد الخطاب الديني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص104.

[31] الربيع ميمون، القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، ص318.

[32] المرجع نفسه، ص327.

[33] أندريه كريسون، المشكلة الأخلاقية والفلاسفة، تر: الإمام عبد الحليم محمود والأستاذ أبو بكر ذكرى، دار الشعب، القاهرة، دط، 1399هـ/ 1979م، ص95.

[34] برتراند راسل، المجتمع البشري في الأخلاق والسياسة، تر: عبد الكريم أحمد، مراجعة: حسن محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، دت، ص131.

[35] أحمد أمين، كتاب الأخلاق، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، دط، 2011، ص11.

[36] المرجع نفسه، ص13.

[37] عثمان أمين، نقد المجتمع الإسلامي المعاصر، تاريخ الفكر الإسلامي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مج1، الجزائر، ط1، 1972، ص287.